كلمة وفد جمهورية العراق

اللجنة الرئيسية الثالثة لمؤتمر المراجعة الحادي عشر

لمعاهدة انتشار الأسلحة النووية (NPT) المعنية

بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية

نيويورك 2026/5/5

يرجى التدقيق قبل الإلقاء

السيد الرئيس

في البداية، يود وفد العراق الاعراب عن تأييده لبيان المجموعة العربية، ومجموعة دول حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس

يؤكد على ان معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية تضمن الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الاطراف في المعاهدة دون اي تمييز في تطوير بحوث واستخدامات الطاقة النووية في الاغراض السلمية بموجب احكام المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار وبما يتماشى مع احكام المواد الاولى والثانية والثالثة منها، اذ ان هذا الحق يعتبر أحد الاهداف الاساسية للمعاهدة.

السيد الرئيس

لقد نشأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغرض تشجيع وتحقيق هذه الأهداف وأن تكون المحفل العالمي في تبادل وتقاسم المعلومات والتقنيات النووية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على النحو المتوخى في النظام الأساسي للوكالة، اذ ان تيسير تبادل الأجهزة والمعدات والمعلومات العلمية والتقنية لأغراض الاستخدامات السلمية للطاقة النووية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار سيساهم حتماً في تقليل الفجوة العلمية والتكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية. وعلى العكس من ذلك فان وضع العقبات، من خلال فرض القيود والشروط والتفسيرات غير المبررة أمام برامج الاستخدامات السلمية، يخالف نص وروح معاهدة عدم الانتشار ويحول دون تنفيذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمهام التي أسندت اليها أو التي تضطلع بها.

ومن هذا المنطلق، يدعو العراق مجدداً الى ضرورة عدم الربط بين منع الانتشار وحق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وعدم حصر المواد الداخلة في التكنولوجيا النووية عند

مجموعة محددة من الدول ومحاولة فرض شروط الزامية من اجل الحصول عليها تمس بمصالح وسيادة الدول ولا تتماشى مع احكام المعاهدة، ويؤكد على أن الرقابة على الصادرات يجب ألا تؤدي إلى إنشاء نظام تمييزي وانتقائي من شأنه أن يفرض قيوداً على نقل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية إلى الدول النامية.

كما يؤكد العراق على ضرورة مواصلة الجهود الدولية لتطوير وتعزيز المعايير المتعددة الأطراف في مجالات الامان والأمن النوويين في إطار الآلية المتعددة الأطراف المنشأة داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويشدد على أن الأمان النووي والأمن النووي لا ينبغي أن يعوقا التعاون الدولي في مجال الأنشطة النووية السلمية، وإنتاج ونقل واستخدام المواد النووية وغيرها من المواد المشعة، وتبادل المواد النووية للأغراض السلمية، أو تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

السيد الرئيس

وفي الوقت الذي نثمن فيه الأدوار والمهام التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مساعدة الدول الأطراف في تطوير استخداماتها السلمية للطاقة النووية نهيب بها بتكثيف جهودها، من خلال برامج التعاون التقني، وتعزيز دورها الأساسي في تيسير نقل التكنولوجيا النووية الى الدول النامية ونؤكد على ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بموجب الولاية المسندة إليها، تظل الإطار المثالي الذي يضمن الطبيعة السلمية للبرامج النووية.

وختاماً، يعرب العراق عن تطلعه الى التعامل الايجابي والموضوعي مع هذا الموضوع الحيوي من اجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم في التنفيذ الكامل لأحد أهم أركان المعاهدة.

.... وشكراً سيد الرئيس